

لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ، ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقدم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والافكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ ، فمبيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال . وقد قال سفيان الثوري : إن قلت لكم إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى !

الثاني : إنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الأحاديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يملكون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزؤها ...

وقال ابن الأنباري في الإنصاف في منع (أن) في خبر كاد ، وأما حديث كاد الفقر أن يكون كفراً ، فإنه من تغيرات الرواة لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد .

ومن قول الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك :

« ... إن النحاة يستشهدون بكلام سفهاء العرب وأجلافهم وبأشعارهم التي فيها الخبي والفحش ولا يستشهدون بالحديث . ثم روى عن أبي حاتم عن الجري أنه لما أتاه أبو عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن الكريم قال : فقلت له عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء ؟ فقال : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم ! فإن شئت نخذ وإن شئت فدع ... ثم قال : ولا أعرف لابن مالك سلفاً إلا ابن خروف^(١) .

نجتزئ بما نقلناه من أقوال هؤلاء الأئمة ، لأن الكلام في ذلك يطول :

في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد نخرج الحديث ، وقال اللاني من المعلوم أن النبي لم يقل هذه الألفاظ كلها فلم يبق إلا أن يكون قد قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة باللفظ . وللفقهاء في ذلك اختلاف كبير . راجع فتح الباري ج ٩ ص ١٦١ وما بعدها .

(٢) كان مالك يرى الاستشهاد بالحديث ولم يشاركه في ذلك إلا ابن خروف

في رواياتهم ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من أهل الحديث أعياء تطلبه .

على أنا نزيد الأمر تأكيداً فنسوق بعض ما قاله أئمة النحو في سبب عدم إثبات القواعد النحوية بألفاظ الحديث ، لأنها لم تتواتر عن النبي .

قال السيوطي في الاقتراح : وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما يثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً^(١) ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولودون فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا ودموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ... ومن ثم أنكروا على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .

وقال أبو حيان في شرح التسهيل : قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين لإحكام من لسان العرب : كأبي عمرو بن الملا ، وعيسى بن مر والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء على بن مبارك الأحر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين غيرهم من نحاة الأقاليم كمنحة بغداد وأهل الأندلس ... وقد لوا : « إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأن ذلك لفظ الرسول ولو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، إنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة - جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم ، ولم تنقل بتلك الألفاظ تبعها نحو ما روى في قوله : (زوجتكها بما معك من القرآن ، لكتكها بما معك ، خذها بما معك) ، وغير ذلك من الألفاظ ياردة في هذه القصة^(٢) ، فنعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم

(١) كما سترى في الحديث الآتي .

(٢) لهذا الحديث - الذي لا يزيد عن ثلاث كلمات صيغ أخرى رالتي أوردها أبو حيان : انككتها بما معك ... املككتها بما معك ... كككتها على أن تقرأها وتعلمها الخ قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة =

من أصحاب رسول الله سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويتحدثون أحاديث ما هي كما يقولون وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم فأعلمكم أنهم كانوا يغلطون وأنهم ما كانوا يتمدون !

وقيل لزيد بن أرقم حدثنا عن رسول الله فقال : كبرنا ونسبنا والحديث عن رسول الله شديد . وكان عبد الله بن مسعود - وهو من هو - يتغير عند ذكر الحديث عن رسول الله ، وتنفخ أوداجه ويسيل عرقه وتدفع عيناه ويقول ، أو قريبا من هذا ! أو نحو هذا ، أو شبه هذا . كل ذلك خوفا من الزيادة والنقصان أو السهو والنسيان . وسأل مالك بن دينار ميمون الكردي أن يحدث عن أبيه الذي أدرك النبي وسمع منه فقال : كان أبي لا يحدثنا عن النبي مخافة أن يزيد أو ينقص !

ولهذه الأخبار نظائر كثيرة أوردنا طائفة سالحة منها في كتابنا .

وعلى أن الأستاذ قد اعترف بأن رواية الحديث بالمعنى كان لها ضرر من الناحيتين اللغوية والبلاغية فإنه قد منع أن يكون لها ضرر من الناحية الدينية . ونحن نوجب أن يخفى على مثله هذا الأمر وهو مشهور بين الفقهاء جميعاً .

وإذا كان الكلام في ذلك يطول فإننا نحيل الأستاذ إلى ما كتبه العلامة نجم الدين الطوخى في آخر كتابه (صفة المفتي) وإن أبي إلا أن يرى أمثلة على ذلك من بعض الأحاديث ليعرف ما جرى فيها من خلاف بين الفقهاء - ولا شيء أضر من الخلاف - بسبب رواية الحديث بالمعنى ؛ فليرجع إلى حديث افتتاح الصلاة بسورة الفاتحة ، وإلى الحديث الذي أوردناه من قبل وهو (زوجتكها بما معك) .

٣ - تكلم الأستاذ عن الحديث الذي قلنا إنهم استجازوا به وضع الحديث وهو : إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً - وأصبتم المعنى - فلا بأس . فقال : وهذا الحديث بعضه لا يدل على الوضع ! وإن في قوله وأصبتم المعنى ما يدل على أن الحديث قيل مجوزاً للرواية بالمعنى !

ولم يقل أحد إن بعض هذا الحديث صحيح ، وبعضه الآخر موضوع ، وإنما ذكر الجوزقاني وابن الجوزي أنه موضوع . ولو أن هذه العبارة التي قضى الأستاذ بصحتها كانت معروفة

٢ - عرض الأستاذ لقولنا إن المعاني قد ظلت تتوالد ، والألفاظ تختلف باختلاف الرواة . فاتفق معنا في اختلاف الألفاظ وتباين الأساليب ، وخالفنا في توالد المعاني ... ونحن لا نتوسع بالرد عليه في ذلك ، لأن فيما أوردناه من كلام أئمة النحو واللغة غناء ، فقد أثبتوا أن الرواة قد زادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولحنوا وأخرجوا لفظ الحديث عن القياس العربي ، فإذا لم يكن في ذلك كله توالد للمعاني ، فمن أي شيء إذن يكون هذا التوالد ؟ !

ويقول الأستاذ : إنه كان يجب منا « أن نقرأ في كتب الرجال ، وبخاصة الصحابة والتابعين ، لنعرف ما خص الله به هؤلاء القوم من حافظه قوية وذاكرة وقادة .

وما كان يحبه الأستاذ منا قد قننا به ، بل زدنا عليه ، فقد أبدنا النجعة في مطارح البحث ، حتى أنهينا إلى منطقة وجدنا فيها أن الصحابة كانوا يرغبون عن رواية الحديث ، بل كانوا ينهون الناس عنها . ومما ألفتنا من أسباب ذلك أنهم كانوا يخشون أن تخونهم هذه الحافظة (القوية) فيروون الحديث على غير ما نطق به النبي فيبدو وقد أصابه التحريف أو الزيادة أو النقصان ! وهم لم يكونوا يروون ما يروون عند سماعه ولا بعد سماعه بقليل ، وإنما كانوا يفعلون في المناسبات ، وقد لا تنهياً هذه المناسبات إلا بعد سنين طويلة ، فكان كل صحابي يروي ما يجده في ذهنه من معنى الحديث الذي سمعه من النبي (ص) أو من أحد أ صحابه أو من أحد التابعين ، إذ لم تكن رواية الصحابة موقوفة على ما يسمعون من النبي فحسب ، فيعبر عنه بالألفاظ من عنده ومن هنا جاءت رواية الحديث الواحد بألفاظ مختلفة .

وإلى الأستاذ بعض الأمثلة مما عثرنا عليه في بحثنا :

جمع أبو بكر الصديق الناس بعد وفاة نبيهم وقال لهم : إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه . ونسى عمر حديث نعيم الجنب ، وعلى أن عماراً قد ذكره به فإنه لم يذكره ! وقال عمران بن حصين : والله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله يومين ولكن بطأني عن ذلك أن رجلاً

وفي سنن ابن ماجه عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أنس ابن مالك قال رسول الله من كذب علي - حسبته قال متممداً فليتبوا مقعده من النار . ورسالة الشافعي^(١) التي هي الأصل الأول لعلم الأصول ومؤلفها أقرب إلى معين السنة الصافي قد ورد فيها هذا الحديث بصيغ كثيرة لم يأت في واحدة منها كلمة (متممداً) . وابن قتيبة الذي قالوا إنه لأهل السنة كالجاحظ للمنزلة لم يوردها في كتابه (تأويل مختلف الحديث) الذي دافع فيه عن رجال الحديث إلا بغير هذه الكلمة . على أن الأقرب إلى العقل السليم والأشبه بخلق النبي العظيم أن تكون الرواية التي جاءت بغير هذا اللفظ هي الصحيحة ، والتي يطمئن بها القلب ؛ لأن الكذب هو الكذب .

٥ - ذكرنا في كلمتنا أن تدوين الحديث قد تقلب في أدوار أربعة ، فكان في أول أمره مشوباً بغيره من أقوال الصحابة في التفسير وغيره من مسائل دينية أو طرق أدبية الخ مما كانوا يعنون بجمعهم وتدوينه على طريقة العصر الذي وقع فيه التدوين من غير ترتيب ولا نظام إلى أن جاءت طبقة ابن جريج الخ فقال الأستاذ من أين وصلنا إلى ذلك ! ونحن نذكر له بأن كل من درس تاريخ التدوين في الإسلام وبخاصة في عصر بني أمية يعرف ما عرفنا ويصل إلى ما إليه وصلنا ، وإذا أراد أن يقف على (طفولة التدوين الإسلامي) فليرجع إلى مظانته ، ولكي لا نشق عليه بكثرة البحث في المصادر الكثيرة نحيله إلى أدنى المصادر إليه : الجزء الثاني من كتاب نجي الإسلام للأستاذ الكبير أحمد أمين بك . والجزء الثالث من تاريخ التمدن الإسلامي لجورجي زيدان بك .

٦ - قال الأستاذ في أول مقاله إنه تتبع الحقائق التي وصلت إليها فوجد أن فيها ما يجافي الحقيقة ! ولم يكن مبنياً على دراسة عميقة ! . راجعة إلى مصادر الحديث الأصلية ! ! ولا يؤاخذنا الأستاذ بما نصارحه به من أنه قد تعجل في الحكم وأسرع في القضاء ، ذلك بأنه لم يقرأ الكتاب كله ولا درس مواده وفصوله ، ولا عرف مراجعته وأسانيده ، وكل الذي رآه منه إنما هو (لمة ضئيلة عنه) وقد كان عليه إذا آثر الحق والمدل أن يستأنى في

صحابة لئمت من تخرج من تخرج منهم من رواية الحديث ! زفت ذلك الخلاف الكبير الذي وقع بين العلماء في جواز إياية الحديث بالمعنى وعدم جوازها .

على أنه قد وردت أحاديث صحيحة تقطع بأنه مسلمات الله إليه ما كان يريد إلا أن تروى أحاديثه على حقيقة لفظها مهما تحرى راوى في إصابة معانيها ، ولم يكن ليشدد في عدم استبدال لفظه بغيره وإنما كان يضرب عليه ، فقد روى أصحاب السنن هذا الحديث : نضر الله امرأ سمع مقالتي فادأها كما سمعها قرب بلغ أوعى من سامع . وهذا الحديث القول قد أيده النبي بسنة ملبية ؛ فقد روى البخاري وغيره عن البراء بن عازب أن رسول الله له دعاء بقوله عند ما يأتي مضجعه ، ومن هذا الدعاء : « آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنيك الذي أرسلت » فقال البراء يستذكر علمه النبي « وبرسولك الذي أرسلت » فقال له النبي « وبنيك الذي أرسلت » وفي بعض الروايات فطمئن في صدره وردده إلى رواية الصحيحة . ومعلوم أن اللفظ الذي جاء به البراء يؤدي إلى معنى واحد ، فهو بهذا قد أصاب المعنى ولكن النبي لا يريد من روى عنه إلا أن ينقل كما سمع .

٤ - ويقول الأستاذ عن كلمة (متممداً) التي جاءت في بعض روايات حديث من كذب علي : إن القاعدة عند المحدثين أنه إذا تعارضت الروايات رجح الأكثر والأقوى ، وهنا ترجح رواية كسر اللفظ ومحمل المطلق على المقيد ! !

ولا نزل القول في مناقشة هذه القاعدة ولا في طلب الدليل على هذا الأكثر والأقوى ! ! وإنما نقول إن علماء الحديث قد جعلوا للترجيح اعتبارات متعددة ، منها اعتبار الاستناد ، ومنها اعتبار المدلول وغير ذلك . وقالوا في اعتبار الاستناد إن رواية أحد كبار الخلفاء ترجح على غيرها ، وكذلك ترجح رواية من كان قميهاً ومن كان أكثر مخالطة للنبي الخ ورواية هذا الحديث ينير لكلمة (متممداً) قد نالت كل اعتبارات الترجيح فقد رواها ثلاثة من الخلفاء الراشدين وهم كبار فقهاء الصحابة وأكثر مخالطة للنبي ، والزيير بن العوام - وهو من هو يؤيد روايتهم ورواية غيرهم من كبار الصحابة ويقسم بأن النبي لم يقل هذه الكلمة ،

(١) راجع ١٠٨٩ - ١١٠٠ من الرسالة تحقيق وشرح الأستاذ

الفاضل الشيخ أحمد محمد شاكر